مَن يسبق مَن إلى بيروت... الأسد أم الملك عبد الله؟

«الإطفائية» العربية تسابق الصراع «اللاعب» في لبنان

○ جعجع: من يتحدث عن الفتنة يعمل لها والأوركسترا اكتملت من البعريني إلى عون

○ «حزب الله»: نريد للمحكمة السياسية والإسرائيلية أن تهدَّم وعلى الحريري قول ان لا علاقة لنا بالاغتيال

○ جنبلاط: ما الخطأ في إجراء مراجعات نقدية؟

| بيروت - «الراي» |

يراوح لبنان في «عنق الزجاجة» في انتظار ما ستؤول اليه وقائع «الكرّ والفرّ» حول المحكمة الدولية في جريمة اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري وقرارها الظني المرتقب في سبتمبر او اكتوبر المقبلين، لا سيما في ضوء التسريبات التي تحدثت عن امكان توجيهه اصابع الاتهام الى عناصر من «حزب الله».

فالأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله، الذي اطلّ لثلاث مرات اخيراً وينوي الإطلالة لمرتين في الاسبوعين المقبلين، أطلق عملية «تهشيم ممنهجة» للمحكمة الدولية وتحقيقاتها والقرار الظني المرتقب صدوره عنها، داعياً لمعاودة «لبننة» هذا الملف من خلال لجنة «محلية» تتولى التحقيق مع مَن يصفهم بـ «شهود الزور» و«مفبركيهم»، من دون اي مؤشرات توحي بإمكان الأخذ باقتراحه.

وعلى وقع هذا الفائض من التشنج، تترقب بيروت في الايام الثلاثة المقبلة حركة عربية «فوق العادة» في اتجاهها على صلة وثيقة بمفاصل الوضع اللبناني الداخلي المأزوم والذي يبدو كأنه على ... «حافة الهاوية».

وبقيت العاصمة اللبنانية امس تحاول التدقيق في «مفكّرة» هذه الايام، وفي مدى امكان «تزامُن» زيارات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وامير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني والرئيس السوري بشار الأسد لبيروت، يوم الجمعة.

ومعلوم ان العاهل السعودي الذي يقوم بجولة على بعض الدول، سيصل الى لبنان الجمعة قادما من دمشق الذي يزورها الخميس بعد القاهرة التي يتوقف فيها غداً، على ان يكون الوضع اللبناني حاضراً في محطتيه في سورية ومصر، في حين تتركّز محادثاته مع الرئيس حسني مبارك ايضاً على العلاقات المصرية - السورية واعادة تطبيعها.

وحتى يوم امس، لم تجزم دوائر القصر اللبناني بامكان قيام الرئيس السوري بزيارة لبيروت في اليوم عينه لزيارة الملك عبدالله بحيث تعقد قمة لبنانية - سورية - سعودية، للنظر في «ازمة القرار الاتهامي» المرتقب صدوره في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وسط معلومات عن ان الملك عبد الله لن يمكث في بيروت اكثر من خمس او ست ساعات، وان رئيس الجمهورية ميشال سليمان سيقيم مأدبة على شرفه ظهر الجمعة في قصر بعبدا، على ان يقيم (سليمان) مساء اليوم نفسه مأدبة عشاء على شرف امير قطر الذي يبدأ زيارة مقررة لبيروت لثلاثة ايام، ومن دون تأكيد اذا كان ثمة لقاء مبرْمج يجمع بين العاهل السعودي والامير القطري في بعبدا.

غير ان «وكالة الأنباء المركزية» اشارت الى ان تغييرا طرأ في اجندة بعض الزيارات بحيث يتوقع ان يسبق الرئيس السوري الزعيمين العربيين الى بيروت التي يصل اليها (الأسد) في الساعات الـ48 المقبلة بالتزامن مع القمة السعودية - المصرية في شرم الشيخ وقبل انتقال الملك عبدالله الى دمشق، لتصب الزيارة في اطار تمتين اواصر الوحدة وتحصين الاستقرار الداخلي في ظل المتغيرات المتسارعة في المنطقة.

واشارت المعلومات الى ان زيارة الاسد، سيتخللها لقاء جامع في القصر الجمهوري برعاية سليمان وحضور الرئيس السوري تشارك فيه القيادات السياسية من مختلف الاطياف، بمن فيها قيادات الغالبية اضافة الى المسؤولين الروحيين الكبار في الطوائف كلها، بحيث يشكل اللقاء مناسبة لمصالحة وطنية تحت مظلة قصر بعبدا.

وكان لافتاً ان بعض الصحف القريبة من فريق «8 مارس»، اشارت الى ان زيارة الأسد في اليوم نفسه مع الملك عبد الله غير محسومة، لافتة الى ان من شانها اذا حصلت يوم الجمعة ان تُظهر كأن الرئيس السوري يحتاج الى غطاء سعودي لزيارة بيروت.

كما رأت «ان الجانب السعودي يحاول تسويق مخارج للأزمة المستجدّة في لبنان من خلال صيغ تؤدي في نهاية الامر الى ترسيخ اتهام حزبُ الله (باغتيال الرئيس الحريري) من دون إعلان ذلك الآن».

وفيما بدأت بيروت تراقب باهتمام الدخول التركي المباشر على خط التوتر اللبناني الداخلي عبر شروعه في مشاورات دولية وإقليمية وايفادها مبعوثين في أكثر من اتجاه، لا سيما باتجاه دمشق غداً، اشارت تقارير الى ان سليمان، بالتنسيق مع الحريري وسائر الاطراف المعنية بازمة التوتر الراهنة، يعوّل على توفير كل الاجواء كي تتم زيارة الملك عبد الله، والشيخ حمد، وربما الأسد، في مناخ هادئ، كي يصار لبحث الاجواء المتشنجة الناجمة عن احتمالات القرار الاتهامي للمحكمة الدولية.

ولفت ما كُشف عن قيام المعاون السياسي للأمين العام لـ «حزب الله»، حسين الخليل، بزيارة العاصمة السورية يوم الأحد للتباحث مع القيادة السورية في الملفات المطروحة على بساط البحث، وسط معلومات عن أنه اجتمع بالأسد واستمع منه الى شرح مفصّل عن لقاءاته واتصالاته.

في موازاة ذلك، وفيما بدأت الاستعدادات في قصر بعبدا لاستقبال الضيوف العرب الكبار، واصل رئيس الجمهورية لقاءاته الاحتوائية، اذ التقى كلا من الرئيس السابق للبرلمان حسين الحسيني ونائب رئيس مجلس النواب فريد مكاري.

اما رئيس الحكومة، فالتقى امس رئيس الهيئة التنفيذية لـ«القوات اللبنانية» سمير جعجع، الذي اكد «ضرورة الحفاظ على السلم الأهلي في خضم ما نشهده على المستوى الداخلي»، مشددا على «أن لا أحد له الحرية في أن يلعب بأي شكل من الأشكال بالسلم الأهلي».

ورأى أن «هناك الكثير من الكلام الذي يقال، منه ما له قيمة ومنه بلا قيمة، ومن يتكلم عن الفتنة هو يحضّر لها ويدعو لها»، داعيا من لديه معلومات أن يبلغها الى المراجع المعنية لوقف أي فتنة قد تكون تحضّر. واعتبر «أن المحكمة الدولية بعهدة أرفع المراجع القضائية الدولية».

ورداً على سؤال، قال: «اذا اراد احد من الخارج ان يقوم بفتنة فلا يستطيع القيام بها اذا نحن لم نقم بها، فكل فريق 14 مارس والحكومة لا يتحدث عن فتنة، وكل ما نفعله هو تنفيس الاحتقان في البلد، وما نقوله ان مهما يكن القرار الظني الذي سيصدر عن المحكمة الدولية، لا احد سينتقم، ولا احد منا دعا الى شهر السيوف للانتقام، ولا اي شيء من هذا القبيل، كلنا نقول ازاء اي قرار ظني يصدر عن المحكمة، لا حول ولا قوة الا بالله، ونكمل به في المحكمة من دون ان تكون له اي انعكاسات على نفسيتنا او وضعنا الداخلي، ولكن المؤسف ان الفريق الأخر هو الذي يجيّش للفتنة، ونرى ان الاوركسترا أصبحت كاملة بدءا من وجيه البعريني الى الجنرال ميشال عون وما بينهما (...) وأقول لهؤلاء اذا كان القرار الظني مسندا فعليكم القبول به كما هو، واذا كانت لديكم ادلة وبراهين أخرى قدموها إلى المحكمة الدولية والى الرأي العام وفي ضوء ذلك يقبل الرأي العام هذه النظرية او تلك».

في هذه الأثناء، واصل «حزب الله» هجومه على المحكمة الدولية، اذ اعلن النائب علي المقداد أن «الهدف من استهداف المقاومة عبر المحكمة الدولية تقسيم لبنان إلى كانتونات طائفية ومذهبية بعد قطع رأس حزب الله»، مؤكدا أن «هذا المخطط لن يمرّ ببساطة، وان الكلام عن اتهام أفراد من حزب الله أسوأ من الاتهام المباشر لقيادة الحزب، اذ لا يوجد ولن يوجد أي عنصر غير منضبط في الحزب».

وعمّا يتمّ تحضيره في القرار الظني لفت المقداد الى «أنني لن أقول إن هذه تكملة لحرب يوليو 2006 بل هذه حرب أخرى معلنة ضد المقاومة ولبنان بشكل واضح وصريح، وعلى اللبنانيين أن يقفوا في وجه هذه الحرب الأميركية الصهيونية الأممية»، مضيفا تعليقا على نفي أن يكون رئيس الحكومة كشف للسيد نصرالله عن القرار الإتهامي: أتمنى أن يصدر نفي لذلك، والرئيس الحريري يعرف أن الإجتماع مع السيد نصرالله حضره أكثر من شخص، كما أن السيد نصر الله أصدق رجل في العالم، بل هو أصدق من الصدق».

وتوجّه إلى الحريري بالقول: «نرى أن الفتنة تطل برأسها في شكل مخيف، وكي نقطعها عليك الخروج الآن الى اللبنانيين والقول إن لا علاقة لحزب الله من قريب أو بعيد بالاغتيال وان هذه فبركات سياسية تريد الايقاع بالمحكمة»، مشيرا الى أن قول الحريري إننا ام الصبي يرتب عليه مسؤوليات كبيرة».

وأوضح أن «السيد نصرالله وصف الواقع في خطاباته المتلاحقة، ولم يعلن قرار الحزب حتى الآن في شأن التعامل مع المحكمة، ونحن نريد لهذه المحكمة السياسية والإسرائيلية أن تهدَّم ونطالب بأن تكون قضائية بحت».

في المقابل، دعا عضو تكتل «لبنان أولا» النائب أحمد فتفت، نصرالله الى تقديم أدلة على أقواله واتهاماته بمؤامرة تحاك ضد الحزب، وإلا كفى توتيرا للأجواء»، مضيفا: «إذا استندت المحكمة إلى شهادات زور فنحن ندينها».

وطالب الحزب «باتخاذ موقف شبيه بالموقف السوري، أي إذا اتهم القرار الظني عناصر من الحزب فليحالوا إلى المحكمة الدولية، ويحق لحزب الله عندها الدفاع عنهم».

من ناحيته، سأل رئيس «اللقاء الديموقراطي» النائب وليد جنبلاط «ما الخطأ في أن تجري القوى السياسية مراجعات نقدية لخطابها وتجاربها ومواقفها في مراحل معينة»؟

باراك: إذا تعرضنا لهجوم من «حزب الله» سنضرب المؤسسات الحكومية اللبنانية

واشنطن - ا ف ب - توعد وزير الدفاع الاسرائيلي ايهود باراك في مقابلة مع صحيفة «واشنطن بوست» نشرت امس، بان تضرب اسرائيل مباشرة المؤسسات الحكومية اللبنانية، اذا اطلق «حزب الله» صواريخ على مدن اسرائيلية.

واوضح باراك الذي وصل امس، الى واشنطن ان حكومته لن تسكت على اي هجوم جديد. وقال: «لن نلاحق كل ارهابي او كل مهاجم من حزب الله» في حال اطلق الحزب صاروخا على تل ابيب، بل «سنعتبر ان ضرب اي هدف للدولة اللبنانية وليس فقط لحزب الله امر مباح».

واوردت «واشنطن بوست» ان رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري يعتبر ان اسرائيل تستعد لشن حرب على لبنان، ويشكو من استمرار تحليق طائرات الاستطلاع الاسرائيلية في الاجواء اللبنانية.

فيرشبو في بيروت

التقى نائب رئيس مجلس الوزراء اللبناني وزير الدفاع الوطني الياس المر امس، مساعد وزير الدفاع الاميركي لشؤون الأمن الدولي الكسندر فيرشبو الذي يزور بيروت. وتخلل اللقاء بحث في استكمال برنامج المساعدات المقررة للجيش اللبناني.

سيارات مدمرة امام مقر «العربية» في بغداد امس (ا ف ب)

ائتلاف المالكي يهدد بمقاطعة جلسة البرلمان إذا حوّلت الحكومة إلى «تصريف الأعمال»

مقتل 4 بهجوم انتحاري استهدف «العربية» في بغداد

| بغداد - من حيدر الحاج |

بينما تستمر فصول الازمة السياسية القائمة في العراق منذ اكثر من 4 اشهر، وفي وقت يستأنف البرلمان الجديد اليوم، جلسته المفتوحة، قتل ما لا يقل عن اربعة بينهم امرأة وعامل من بنغلادش واصيب 16، في هجوم انتحاري بسيارة مفخخة استهدف صباح امس، مكتب قناة «العربية» الفضائية في حي الحارثية في بغداد، الذي يقطنه كبار المسؤولين العراقيين، بينهم زعيم «القائمة العراقية» اياد علاوي.

وقال احد مراسلي «العربية» (ا ف ب، د ب ا، رويترز) ان «الانفجار ادى الى وقوع اضرار كبيرة في مكتبنا واحدث حفرة كبيرة امام واجهة المقر». واضاف ان «الانفجار ادى الى وقوع قتلى بينهم موظفة واحد حراس المقر وشخص آخر لم تعرف هويته».

واكد احد حراس مقر النائب السابق لرئيس الوزراء سلام الزوبعي، اصابة الزوبعي واثنين من حراس المنزل جراء الانفجار.

ويقع مقر الزوبعي على بعد نحو 50 مترا من مكتب «العربية».

وقال اللواء جهاد الجابري، المدير العام لمكافحة المتفجرات ان «الانفجار وقع جراء هجوم انتحاري بسيارة مفخخة كانت تحمل نحو 128 كلغ من مادة نترات الامونيا، واحدث حفرة قطرها ثلاثة امتار ونصف المتر وبعمق متر و20 سنتمترا».

وأكد ان «الانتحاري عراقي من مواليد 1982، يعمل في شركة كورك للاتصالات». واتهم الجابري عناصر الامن، قائلا ان «السيارة وهي بيضاء اللون موديل 2008، لم تخضع لأي تفتيش من الحراس، وادخلوها بايعاز من احد الاشخاص الموجودين قرب مقر العربية». واوضح ان «المتفجرات كانت موضوعة في وسط السيارة ولو حاول احد الحراس تفتيشها لعثر عليها بسهولة، لكن احد الحراس امرهم بالسماح لها بالمرور». وتابع: «اعتقد ان احد العناصر متواطئ وان عملية التفخيخ وقعت في منطقة قريبة جدا في احد المنازل القريبة».

كما رجح اللواء قاسم عطا الناطق باسم قيادة عمليات بغداد، ان «يكون هناك تواطؤ ساعد في وصول الانتحاري الى مبنى القناة». واوضح ان «اي سيارة تدخل يجب ان تمر بحاجز امني تابع للعربية يبعد نحو مئة متر عن المبنى حيث يتم التفتيش قبل دخول المكان» مشيرا الى ان «دخول السيارة بهذه الصورة قد يكون وراءه تواطؤ من قبل الحراس».

واكد ان الانفجار «من نهج القاعدة ويسعى للحصول على اهداف ذات بعد اعلامي، وارباك الوضع الامني».

وكان مصدر في مكتب «العربية» في بغداد، طلب عدم كشف اسمه قال في وقت سابق، ان «مصادر في وزارة الداخلية ابلغتنا معلومات تتعلق بمجموعة ارهابية تراقب عن كثب المكتب الواقع في منطقة الحارثية في غرب بغداد استعدادا لاقتحامه ربما».

على صعيد آخر، ووسط أنباء عن تأزم العلاقة بين الأطراف السياسية المتفاوضة، صدرت دعوات من قوى مختلفة تطالب بسحب صلاحيات الحكومة وتحويلها الى حكومة تصريف أعمال، ما دفع بعلي الدباغ، الناطق الرسمي للحكومة والقيادي في الائتلاف النيابي الذي يقوده رئيس الوزراء المنتهية ولايته نوري المالكي، الى التصدي لهذه الدعوات، وقال امس، ان «الحكومة الحالية تؤكد انها مسؤولة امام الجهات الرقابية والتشريعية عن تصرفاتها خلال الفترة التي اعقبت انتهاء اعمال مجلس النواب المنصرم، ولغاية تسليم المهمات والواجبات والمسؤوليات للحكومة المنتخبة الجديدة».

«عندما يصل اللبنانيون... فذلك دليل على أن هناك ثروة ستجنى»

آرشر يعود إلى الواجهة من خلال زيارة فريدة للعراق

| لندن - من إلياس نصرالله |

فوجئ البريطانيون بمقال نشره في صحيفة «التايمز» أمس، اللورد جيفري آرشر، المستشار الخاص السابق لرئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت ثاتشر، يبشر بعودته إلى الساحة السياسة أو ساحة العلاقات العامة عن طريق العراق، بعد اختفاء طويل عن الأنظار فسّره بعض المحللين بأنه مرتبط بالهزيمة السياسية التي لحقت في الانتخابات النيابية عام 1997 بحزب المحافظين الذي ينتمي إليه وتربّع حزب العمال على كرسي الحكم خلال الأعوام الـ12 الماضية.

ففي مقاله، دعا آرشر، المستثمرين ورجال الأعمال البريطانيين إلى الاستعجال بالتوجه إلى العراق الذي يَعِدُ بفرص للكسب وجني الأرباح نادراً ما تتوافر في مكان آخر من العالم هذه الأيام. وجاء المقال في أعقاب زيارة قام بها آرشر للعراق أخيراً التقى خلالها بعدد من المسؤولين، من ضمنهم الرئيس جلال الطالباني.

يشار إلى أن اسم آرشر ارتبط بالعراق في الماضي من خلال جمعية خيرية لمساعدة الأكراد في العراق الذين تعرضوا للضرب بالغازات السامة في عهد صدام حسين. وتكريماً له على جهوده في مساعدة الأكراد حصل على لقب لورد مدى الحياة منحه إياه رئيس الوزراء السابق جون ميجور عام 1992. وكان آرشر أعلن في 1991 أنه نجح في جمع مبلغ يصل إلى 57.042.000 جنيه إسترليني لمساعدة ضحايا حلبجة، غير أن شكوكاً حامت حول الطريقة التي تعامل بها مع الأموال التي جمعها والتي ادعت جمعية خيرية كردية تدعى «صندوق الكارثة الكردية» في عام 2001 أن الأموال لم تصل إلى الضحايا، إلا أن المسألة ظلت غامضة، رغم أن التدقيق في ملفات جمعية آرشر الخيرية لم يكشف عن أي خلل من جانبه.

وكان آرشر في تلك الفترة حكم عليه بالسجن لمدة أربع سنوات بتهمة الكذب على القضاء في قضية كان رفعها ضد صحيفة «دايلي ستار» واتهامه لها بالتشهير به عن طريق نشر قصة عن علاقته بإحدى الساقطات، لكنه لم يقض في السجن سوى عامين، ليعود اسمه إلى الظهور عام 2004 كأحد المتآمرين والممولين للانقلاب العسكري الفاشل في غينيا الاستوائية بقيادة مارك، نجل مارغريت ثاتشر، حيث ظن البعض أن آرشر ختم بهذه الفضيحة حياته العامة.

لكن زيارة العراق والمقال الذي نشر في «التايمز»، دليل على أن من المبكر بعد التكهن بتقاعد آرشر (70 عاماً) أو الابتعاد عن الأضواء، خصوصا بعد وصول حزب المحافظين إلى الحكم ثانية وفوزه في الانتخابات النيابية في مايو الماضي. بل يُعتقد أن آرشر اختار العراق لكي يعلن منه أنه عائد إلى مسرح الحياة العامة بهمة وعزم جديدين. وتزامن مقال «التايمز» مع مقال آخر لآرشر نشر صباح أمس في موقعه الخاص على الانترنت.

واعتبر آرشر أن التفجيرات أو الهجمات المسلحة التي وقعت في العراق خلال الأسابيع الأخيرة ليست إلا محاولة يائسة من جانب المتمردين للفت الأنظار إلى وجودهم. وأكد أنه لدى مغادرته بغداد لم يشكل الوضع الأمني فيها مشكلة كبيرة. فبغداد اليوم وفقاً له «مدينة الانتعاش الاقتصادي وليست مدينة القنابل»، معتبراً أن الاندفاع في كاليفورنيا بحثاً عن الذهب في الماضي يبدو لا شيء بالمقارنة مع ما هو متوافر في العراق حالياً. وأضاف: «لو أني ما زلت شاباً أبحث عن جمع الثروة، لتوجهت اليوم إلى العراق مثل طلق ناري». وقال انه شاهد في بغداد عدداً كبيراً من الشبان الروس والفرنسيين والألمان والسويديين والصينيين وحتى الأتراك واللبنانيين سعياً وراء الثروة. ونقل عن وزير عراقي خريج المعاهد البريطانية استغرابه «من سبب ذهاب البريطانيين إلى دبي، بدلاً من المجيء إلى العراق».

وخص آرشر اللبنانيين بالذكر بقوله نقلاً عن سياسي عراقي لم يسمه «عندما يصل اللبنانيون، فذلك دليل على أن هناك ثروة ستجنى». وكان اسم آرشر ارتبط برجل أعمال لبناني يدعى إيلي خليل، كاثنين من المتهمين الذين مولوا محاولة الانقلاب الفاشلة في غينيا الاستوائية، وفقاً لسايمون مان، قائد فرقة المرتزقة التي ألقي القبض عليها في زيمبابوي وهي في طريقها إلى غينيا الاستوائية عشية المحاولة .

وزار آرشر خلال جولته في العراق المناطق الكردية في شمال العراق، وقال انها تختلف عما كانت عليه عندما زارها موفداً من ميجور الذي يعتبره الأكراد بطلاً كونه وقف وراء قرار حرمان الطيران العراقي من التحليق فوق المناطق الشمالية. وقال ان أربيل تبدو اليوم مثلما كانت دبي قبل 20 عاماً. مشيراً إلى الطرق الواسعة والمطاعم والفنادق الجديدة التي يجري بناؤها في المدينة، علاوة على أن المرء يقدر على التجول بحرية وأمان في المدينة، أكثر مما كان عليه الوضع في التسعينات. وأعلن أنه طار إلى أربيل مباشرة من العاصمة النمساوية فيينا في رحلة مريحة على عكس الرحلة الجبلية التي قام بها في التسعينات من أجل الوصول إلى أربيل.

لكنه أشار إلى المصاعب التي يواجهها الأكراد حالياً، رغم الانجازات التي تحققت حتى الآن، خاصة مسألة الاعتراف بكركوك كمدينة كردية، وهو الشرط الذي من أجله وافق الأكراد على الدستور الجديد للعراق والذي ما زالوا بانتظار أن يتحقق. وقال آرشر أن تشكيل حكومة عراقية جديدة خلال الأسابيع الأربعة المقبلة مسألة مصيرية بالنسبة للعراق في شكل عام وللأكراد في شكل خاص. وأثنى آرشر على الأكراد كشعب وعلى الزعيم الكردي مسعود بارزاني.

«المستقبل»: كفى تهويلاً وافتراض سيناريوات

الحريري عن المحكمة الدولية: نحن أم الصبي

| بيروت - «الراي» |

اعلن الأمين العام لتيار «المستقبل» احمد الحريري، ان مطلب العدالة بقضية اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري «هو لحماية السلم الاهلي»، لافتا الى انه «عندما لم تظهر العدالة في السابق لم يكن ذلك يحمي السلم الاهلي»، معتبراً «ان اي تشويش على القرار الظني هو تشويش على المحكمة الدولية»، ومؤكداً «اصرارنا على معرفة حقيقة مَنْ اغتال الرئيس الحريري؟».

وأوضح الحريري بعد اعلانه امس توصيات المؤتمر التأسيسي لتيار «المستقبل» ان المؤتمر قرّر تبنيّ الكلمة الافتتاحية لرئيسه سعد الحريري واعتبارها وثيقة أساسيّة من وثائقه، وتبني التقرير السياسيّ المقدم إليه واعتباره وثيقة عن مرحلة في عمر التيّار.

وجاء في التوصيات السياسية لمؤتمر «المستقبل» تأكيد «الايمان بأن لا تعارُض ولا تناقض بين العدالة والسلم الأهليين بل أن السلم الأهلي تصونه العدالة، وأن العنف والإكراه نقيضان للاستقرار والسلم ويشكلان تدميراً للوطن والدولة»، وتشديد على «أن لا مساومة على العدالة، التي تمثل التزاماً مبدئياً وأخلاقياً ووطنياً أمام الشهداء وعائلاتهم وكل اللبنانيين»، ودعوة الى «التوقف عن التهويل وعن افتراض السيناريوات، وإلى تعاون الجميع من أجل الحقيقة للجميع من أجل لبنان».

وأعلن المؤتمر أن «لا بديل من قيام الدولة المؤسَّسة هي نفسها على مبدأ المواطنة (...) ولا بديل من تحرير مزارع شبعا وكفرشوبا وخراج الهبارية والجزء اللبناني من قرية الغجر وذلك بالمقاومة الديبلوماسية التي تقوم بها الدولة وقدرتها العسكرية، إن دعت الحاجة، ما يحيلنا الى تصميم دولة الرئيس (سعد الحريري) على توفير التسلح اللازم للجيش اللبناني».

وعبّر «عن ترحيبه بالمرحلة الجديدة التي تمر بها العلاقات من دولة إلى دولة بين لبنان وسورية».

وكان المؤتمر التأسيسي اختتم أعماله في يومه الأخير (الأحد) بإجراء انتخابات هي الأولى من نوعها وفق اول هيكلية تنظيمية يقرها منذ انطلاقته بقيادة الرئيس الشهيد رفيق الحريري في التسعينات. وتم انتخاب الرئيس سعد الحريري رئيساً للتيار بالتزكية، كما انتُخب المكتب السياسي الجديد المتنوّع طائفياً والمؤلف من 18 عضواً هم: باسم السبع، أحمد الحريري، حسن منيمنة، سمير ضومط، فايز مكوك، صالح فروخ، مصطفى علوش، يوسف النقيب، خالد ارناؤوط، جان اوغاسبيان، رولا عجوز، انطوان اندراوس، نصير الاسعد، محمد الصميلي، وليد يونس، بلال علايلي، راشد فايد، داوود الصايغ. في حين عيّن الحريري، 10 اعضاء هم: أحمد فتفت، علي حمادة، محمد مراد، حسان الرفاعي، رضوان السيّد، محمد السماك، ريا الحسن، سليم دياب، وليد النقيب، وغسان بلبل.

إثر ذلك تم انتخاب أحمد الحريري أميناً عاماً للتيار، كما انتُخب كل من باسم السبع، انطوان أندراوس، وسمير ضومط نواباً للرئيس، على أنّ النائب سمير الجسر فاز بالتزكية بمنصب رئيس هيئة الاشراف والرقابة في التيار.

ويذكر ان الحريري ألقى كلمة بعد انتخابه رئيساً شدد فيها على «وحدة اللبنانيين وضرورة النهوض بالبلاد»، معلناً «أن العلاقات مع سورية يجب أن تكون على أساس المصالح المشتركة للبلدين»، مشيراً الى أنه لمس من الرئيس السوري بشار الأسد كل تفاهم وايجابية، مؤكداً «على معرفة كل التطورات في المنطقة لا سيما التعنت الاسرائيلي وقضم الأراضي الفلسطينية». وعن المحكمة الدولية، قال الحريري: «بعد استعراض الأوضاع، نحن أم الصبي ولذلك نحمل على أكتافنا مسؤولية كبيرة».

انتشار وحدة إضافية من الجيش اللبناني جنوباً

ابلغ رئيس الحكومة سعد الحريري السفير الفرنسي في بيروت دوني بييتون، بانتشار وحدة اضافية كاملة من الجيش اللبناني في الجنوب ابتداء من يوم امس، على ما قرره مجلس الوزراء قبل نحو اسبوعين في إطار احتواء «الاحتكاكات» النقالة التي حصلت بين «بيئة حزب الله» الأهلية وبين قوة «اليونيفيل» لاسيما الكتيبة الفرنسية.

أبو الغيط: استقرار لبنان ليس لعبة ولا أحد بإمكانه التأثير على المحكمة

| كمبالا - «الراي» |

أكد وزير الخارجية المصري أحمد أبوالغيط، أن الوضع اللبناني سيكون في مقدم الموضوعات التي سيبحثها الرئيس حسني مبارك مع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في قمتهما في شرم الشيخ غدا، مشيرا إلى وجود تنسيق مستمر في هذا الموضوع المهم.

وصرح الوزير للمحررين الدبلوماسيين من كمبالا، أمس، بأن تطورات الوضع في لبنان تحظى بأهمية كبيرة لدى مصر من منطلق الاهتمام بلبنان وباستقراره وعدم تعرضه لما يهدد السلم الأهلي فيه.

وسئل أبوالغيط حول تقييمه للتجاذبات الحادة التي يشهدها لبنان على خلفية موضوع المحكمة الدولية، فأجاب: «أعتقد أن من مصلحة جميع اللبنانيين أن يتحلوا بقدر من الهدوء والابتعاد عن التهديدات لمصلحة مجتمعهم واستقرارهم وسلامهم الأهلي الداخلي». وأضاف: «مسألة التلويح باستخدام القوة في الداخل اللبناني من جانب أي طرف ليست مقبولة. ولا يجب السماح بتكرار 7 مايو مرة أخرى، واستقرار لبنان ليس لعبة يمكن أن يتلاعب بها أي طرف ولا يجب أيضا أن يكون أداة لتصفية مسائل إقليمية أو دولية».

وحول الموقف المصري من موضوع المحكمة الدولية وما يحيط بها من تقوّلات وتداعيات، قال أبوالغيط: «لا أعتقد أن هناك طرفا دوليا قادرا على تعديل مسار عمل المحكمة، وعندما يصدر قرار اتهام عنها فسيجرى تقييم الموقف ومدى مصداقيته».

السماح لمرشد «الإخوان» بالسفر إلى السعودية

| القاهرة - من مجاهد علي |

سمحت السلطات المصرية للمرشد العام لجماعة «الإخوان المسلمين» محمد بديع وأسرته بالسفر إلى السعودية لأداء العمرة، ولمدة 5 أيام، بعدما فشل في السفر 3 مرات قبل انتخابه مرشدا ثامنا للجماعة. عضو مكتب الإرشاد في الجماعة النائب «الإخواني» سعد الحسيني، أكد أن «الأمر لا يعدو كونه تصحيح وضع بمنع مرشد الإخوان من السفر باعتباره مواطنا مصريا يحق له السفر».